جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

فرع: علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبان: شبابي محمد ، حشاني سلطان

أثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية
دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية
خلال الفترة 2018/2010

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ/..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ / بوختالة سمير (أستاذ محاضر أ . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ ..... (أستاذ محاضر أ. جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2020
/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

فرع: علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبان: شبابي محمد ، حشاني سلطان

بعنوان

أثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية
دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية
خلال الفترة 2018/2010

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2019/06/25

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ/..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ / بوختالة سمير (أستاذ محاضر أ . جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ ..... (أستاذ محاضر أ. جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2020 /2021

الإهداء

أهدي تخرجي إلى والدي العزيز الله يحفظه والى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها الى التي غمرتني بفيض حنانها الى التي احترقت لكي تنير لي دربي الى التي جاعت لأشبع وسهرت لأنام وتعبت لأرتاح وبكت لأضحك وسقتني من نبع رقتها وصدقها الى التي ربتني صغيرا ونصحتني كبيرا قرة عيني وفؤادي أمي الغالية أطال الله في عمرها وجعلها خيمة فوق رؤسنا الى من قاسموني أفراحي واحزاني اخوتي الى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة زملائي وزميلاتي الذين أكّن لهم أسمى عبارات المحبة الى جميع أساتذتي الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي.

محمد !!!!!

الإهداء

واخيراً وبعد طول انتظار تحقق الحلم وتخرجنا رغم الظروف والمحن والبعد وقساوة الغربه ومرارتها وبقلب صادق يملاوهُ الحب والامتنان اهدي تخرجي هذا الى كل من امي شكراً لك يا امي على وقوفك معي طول تلك السنوات من اهتمامً وحبً وتشجيع لي لولا الله ثم انت لم أكن اليوم واقف هنا أبي الغالي حفظك الله أينما كنت فأنت سندي وفخري في هذه الدنيا كنت الداعم المعنوي والروحي لي أسأل الله ان يحفظك لنا أخواني وأصدقائي يا من وقفتم معي لو كانت الأيام تهدى لأهديت روحي لكم ويكفيني فخراً فيك كذلك واهدي تخرجي هذا لجميع من يحب ان يراني سعيدا.

سلطان....

تشكرات

الحمد لله وحده الذي بنعمته تتم الصالحات نشكر جميع الأساتذة الساهرين الذين أوصلونا لهذا العمل و لولاهم لما كان لنا هذا الذين. قيل في حقهم

"" قم للمعلم و فيه التبجيلا **

كاد المعلم أن يكون رسولا "".

ثم الشكر موصول لصاحب الفضل بعد الله في هذا الإنجاز:

للأستاذ الدكتور / بوختالة سمير

إلى كل من يدفع بعجلة التقدم

الى كل من يمد يد العون و لو بحرف

إلى كل من يعمل بصدق و الإخلاص

إلى الأحباب و الزملاء

إلى كل هؤلاء أقدم تقديري .

محمد و سلطان ...

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إشكالية مدى تأثير ادوات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار بنك الجزائر الخارجي وبنك الخليج ، بالإضافة إلى بنك الوطني الجزائري ، كعينة للدراسة وذلك خلال فترة 2010- 2018 ، باستخدام منهج وصفي في الجانب النظري ، و منهج إحصائي قياسي في الجانب التطبيقي . كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنوك عينة الدراسة بالإضافة إلى النشرة الإحصائية الثلاثية الصادرة لبنك المركزي ، وتم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي منها تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتطبيق نماذج بانل الثلاث ، بالاستعانة ببرنامج Eviews وExcel .

وكأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي أن لا يوجد اثر بين الاحتياطي القانوني والعائد كما اثبتت الدراسة بعدم وجود علاقة بين معدل الخصم والعائد

الكلمات المفتاحية . الاداء المالي ،السياسة النقدية ،الاحتياطي القانوني ،العائد

Summary

In the theatrical side ,than the standard statistical method in the practical side ,using the financial statement output " budgets, tables of results calculations" for the study sample banks adding the three-year statistical bulletin used by the central bank, has been relying on statistical analysis tools including multiple linear regression analysis and the application of the three panel models with the help of excel ..and eviews programmers

The most important results that were reached through this study is that ther's no effect between the statutory reserve and return, the study also proved that ther's no relation between the discount rate and the return

الفهـــــــرس

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
إهداء	I
إهداء	I I
شكر	I I I
الملخص	iV
الفهرس	V I
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال البيانية	I
قائمة الملاحق	X I
قائمة الإختصارات و الرموز	X I I I
المقدمة العامة	1
الفصل الأول : الادبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية	5
تمهيد	6
المبحث الأول: الادبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية	7
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأنواعها	7
المطلب الثاني: مفهوم عامة حول الأداء	14
المطلب الثالث :معايير وأساليب تقيمم الاداء	17
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية	23
المطلب الأول : الدرسات السابقة باللغة العربية	23
المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	25
الفصل الثاني : الدراسة التطبقية لأثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية AGB_BAN_BEA	27
تمهيد	28
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	29
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	29
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة	33
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج	37

المطلب الأول: **اختيار نموذج الدراسة**	37
المطلب الثاني: تفسير النموذج	42
خلاصة	44
خاتمة	46
المراجع	48

قائمة الجداول والأشكال

والملاحق

فهرس المحتويات :

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	معدل إعادة الخصم للسنوات 2018/2010	33
2	معدل الاحتياطي القانوني لسنة 2018/2010	34
3	معدل العائد على حقوق الملكية	36
4	نتائج تقدير الاثر التجميعي	37
5	LM) Lagrange multiplier	38
6	نتائج تقدير الاثر الثابت	39
7	نتائج تقدير الاثر العشوائي	40
8	نتائج اختبار HAUSMAN	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	يمثل معدل إعادة الخصم للفترة 2018/2010	34
2	يمثل معدل الاحتياطي القانوني لسنة 2018/2010	35

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ميزانية بنك الخليج الجزائري 2018	31
2	جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائري 2018	36
3	ميزانية بنك الخارجي الجزائري 2018	30
4	جدول حسابات النتائج لبنك الخارجي الجزائري 2018	36
5	ميزانية بنك الوطني الجزائري 2018	32
6	جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري 2018	36

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصارات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
BEA	BANQUE EXTÉRIEURE D ALGÉRIE	البنك الخارجي الجزائري
AGB	GULF BANK ALGERIA	بنك الخليج الجزائر
BNA	BANQUE NATIONALE	البنك الوطني الجزائري

مقـــدمة

توطئة

للسياسة النقدية دور مهم في المؤسسة الاقتصادية عامة والبنك خاصة في الدولة ، فهي مجموعة من الاعمال التي يقوم بها البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد بغية تحقيق اهداف معينة باستعمال ادواتها للتحكم في النقد وتحسين الاقتصاد من خلال التحكم بالمعروض النقدي باستعمال الادوات تستطيع اي دولة السيطرة على التضخم والتحكم بأسعار الفائدة و... كما تختلف السياسة النقدية على السياسة المالية.

تعد البنوك و المؤسسات المالية جزء من النظام المالي الدي يتصدر سوق المال لاي دولة كما تعد المنظومة المصرفية هي الأداة التي تطبق من خلالها الدولة سلطتها النقدية وسياستها المالية وهي معرضة لجملة من المخاطر منها مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المالي ، حيث تأثر على أصول البنك التجاري وبالتالي على أداء البنك ومنه سيؤثر على ربح .

يعتبر الأداء المالي في البنوك التجارية احد اهم الطرق التي تلجا اليها الادارة المالية في المؤسسة لتقيم قراراتها الادارة والمالية حيث تسمح للمحلل المالي باختيار المؤشرات المناسبة للمؤسسة محل التقييم كما يمكن من خلاله التعرف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة والتوقع بالتطورات المستقبلية واتخاد مختلف الاجراءات اللازمة لتجاوز الانحرافات والنتائج الغير مرغوب فيها .

هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسات النقدية على كفاءة الأداء المالي للمصارف، وتحديد الضوابط الشرعية والوضعية الاقتصادية التي تحكم النظام النقدي المحلي، تقويم السياسات النقدية المعاصرة وأدواتها وأهدافها واستراتيجياتها من منظور اقتصاد البلد الجزائري . افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين مخرجات كفاءة الأداء المالي للبنوك.

ان عينة الدراسة من بنك الخارجي الجزائري، و بنك الخليج الجزائر و بنك الوطني الجزائري كغيرها من البنوك التجارية الجزائرية تعتبر عصب النضام المالي الموجود في الجزائر للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي ف البلد.

ثانيا : طرح الاشكالية

- ✓ **ما مدى تأثير ادوات الأساسية النقدية على الأداء المالي على البنوك التجارية**

- ✓ **ما مدى تأثير معدل إعادة الخصم على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2010– 2018 ؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية فانه يستوجب علينا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على الأداء المالي ؟
- ✓ هل يؤثر سعر إعادة الخصم على الأداء المالي .
- ✓ هل يوجد أثر للرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة ؟

ثالثا: فرضيات البحث

- نعم يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على الأداء المالي
- يؤثر سعر إعادة الخصم على الأداء المالي
- لا تؤثر الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية المدروسة .

رابعا : أهمية وأهداف البحث:

1– أهمية البحث

- ✓ تمس دراستنا القطاع المصرفي الذي يعتبر قطاع مهم وأساسي في أي اقتصاد للدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد ،
- ✓ تعتبر نسبة الاحتياط القانوني عنصر مهم في الأداء المالي للبنوك التجارة كونه يلعب دور في التحكم في السيولة النقدية

2– أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة بالتحديد إلى:

- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع و التمكن من معرفة دور الأداء المالي في البنوك .
- ✓ قياس الربحية من خلال استعمال عدة مؤشرات .
- ✓ الهدف الرئيسي هو مدى تأثير الأداء المالي على النسب المالية في السوق .

خامسا : مبررات ودوافع اختيار موضوع البحث:

يعود اختيار البحث لعدة مبررات ودوافع تتمثل فيما يلي:

1– مبررات ذاتية:

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص دور الصرف في الأداء البنكي

- الاهتمام بالموضوع منذ مرحلة الليسانس والرغبة في التعمق فيه أكثر.
- الاهتمام الشخصي بموضوع السياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

2- مبررات موضوعية:

- عرض أهم الأفكار التي يتمحور حولها موضوع البحث .
- التطلع إلى معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي .

سادسا: منهجية وحدود الدراسة

1- منهجية الدراسة

بغية الوصول إلى النتائج المرجوة وبغرض تحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في الفصل الأول من خلال عرض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والتي تم خلالها استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والرسائل المرتبطة بالموضوع ،أما الفصل الثاني فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي باستخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد ونموذج بانل (Short Panel)بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

2- حدود الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ،وقد حددت دراستنا في إطار مكاني متمثل في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية ألا وهي ، BEA/ AGB/ BANوفي ما يخص الإطار الزماني فقد حددت فترة الدراسة ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2018 .

سابعا: صعوبات الدراسة

لإعداد هده الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات و أهمها يتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على جميع التقارير السنوية و التي تحتوي على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للبنوك عينة الدراسة خلال فترة 2010 -2018 .
- الظرف الذي تمر به البشرية من جراء جائحة كورونا covid19
- ضيق الوقت
- توقف وسائل النقل والموصلات عن العمل لفترة معتبرة من الزمن .

- عدم توفر المكاتب العامة للحصول على المراجع بسبب جائحة كورونا covid19

ثامنا: تقسيمات البحث:

منأجلالإلمام أكثر بالموضوع , ومحاولة معالجة جميع جوانبهوالإجابةعلىإشكاليةالدراسةقسمناالبحثإلى فصلين كمايلي:

أولا : **الفصل الأول،** والذي يدرس الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول الأدبيات النظرية المتمثلة في عموميات حول أثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي ، أما المبحث الثاني فيدرس الأدبيات التطبيقية حيث تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة بالإضافة لدراسة علاقة المذكرة محل الدراسة بالدراسات السابقة.

ثانيا : **الفصل الثاني** ، يدرس هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة المتمثل في دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية ، مقسما إلى مبحثين ، مبحث يخص الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة ، ومبحث خاص بالدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا التعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر. ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر كما تعتبر أيضا من أهم الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية ،حيث يتم إستخدمها لتحقيق الأهداف هذه الأخيرة،

حيث يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة إستراتجية معينة من خلال إستخدام مختلف الأدوات المتاحة لبلوغ أهداف المنشودة للسياسة النقدية.

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية كبييرة ومتزايدة بما تحضى به البنوك االتجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد.

ومن خلال كل هذا سنتطرق في الفصل الأول إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للسياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجار

المبحث الأول:أدبيات النظرية للسياسة النقدية واثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتواجدة في مجتمع ما بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في القضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتخلص من العجز المالي وضمان استقرار المستوى العام للأسعار وللوقوف على دالك نتناول مفهوم السياسة النقدية وادواتها واهدافها.

1- المطلب الأول مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأنواعها :

1.1: تعريف السياسة النقدية :

عرفت السياسة النقدية بانها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات سعر الفائدة بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض اسعار الفائدة فى فترات الانكماش ورفع اسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود فى فترات التوسعية بهدف المحافظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[1]

تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذه الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".[2]

وتعرف ايضا" أنها مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود او اسعار الفائدة في الإقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني"[3]

التأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة" [4]

[1]Eduinmans field*principles of macroeconomices*www.norton and company new york 1988.p910

[2]. بلعزوز بن على، محضارات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، ص 11

[3]Alexis Jacquemin et Autre, fondamants d'économie politique, De Boeck université, Bruxelles ،2001 p430

[4]Bherrckandc . p kindle bajer Economic Development .HeGTaw . Hill Book. Company . 1985. pp 340 – 36 1

ومن التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن استخلاص على أنها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية التي تهتم بشؤون النقد في بلد ما، من أجل تحقيق أهداف معينة.

2.1 . أدوات السياسة النقدية :

و تنقسم إلى وسائل كمية (غير مباشرة) ووسائل نوعية (مباشرة) .

1.2.1 أدوات السياسة النقدية الكمية :

أهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوح و نسبة الاحتياطي الإلزامي..

*** سعر إعادة الخصم:**

تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد ورجال الأعمال ، و يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي و بالتالي كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

و يؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان و عرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد و الشركات، فيتوسع الطلب على الائتمان و بالتالي يزيد العرض النقدي..

و بالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة انكماشية، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة المقدمة للعملاء و بالتالي يقل الحجم الانتماني المصرفي و عرض النقد، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير عل حجم الائتمان المصرفي و ذلك في الحالات التالية: [5]

*– ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب و ارتفاع الأرباح

*– أن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصري إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة و منظمة و ينتشر التعامل بالأوراق المالية، و هذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

[5] 27 - 1 د. محمد ضيف الله القطابري،دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006 ،دار فيداء،ص 26 .

*- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية و بالتالي يمكنها إتباع سياسة انتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية.

* - تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج.

* **عمليات السوق المفتوح** :

و تعني عمليات السوق المفتوح دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية و الخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على مقدرتها في خلق الانتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وكانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد و البنوك و الشركات هدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، و يفسد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان و تقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد و في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك إلى منح سيولة في الاقتصاد، مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية و يزيد من قدرتها في منح الانتمان المصري فيزيد الإنفاق الكلي و الإنتاج.

و لكي تنجح عمليات السوق المفتوح يجب أن تتوفر الشروط التالية: [6]

أ- احتياطات البنوك التجارية و كمية النقد المتداولة يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق.

ب - البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الانتمانية للوحدات الاقتصادية.

ت - مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح و تقل بتصادمها.

[6] د. محمد ضيف الله القطابري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006 ،دار فيداء،ص 26 .

ج – درجة تقدم الوعي الانتماني و المصرفي يعتبر محددا هاما لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

و بذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان،لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب و السياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني و سياسة سعر الخصم

*** التغير في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي):**

و هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بما لديه في شكل نقود

سائلة أو ودائع بدون فوائد. و يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياط لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، و الهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية. | ففي أوقات الركود و الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، و بالتالي تزيد قدرتها على منح الانتمان، ما يؤدي إلى تشجيع الطلب ، أما إن كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الانتمان ، فان البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية و بالتالي كبح قدرتها على منح الانتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار و معدل التوظيف و من تم تنخفض الأسعار. ومن مزايا استخدام الاحتياطي القانوني للتأثير على العرض النقدي هي أنه يؤثر على كل البنوك بالتساوي، و هي أداة ذات نتائج فورية، و لا تحتاج إلى أسواق واسعة و متطورة للتعامل و هذا ما يجعلها سهلة الاستخدام و أكثر فعالية و خاصة في البلدان النامية .

و لكن هذه الأداة قد تكون غير فعالة في التأثير على حجم الانتمان المصرفي للأسباب التالية:

– لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي ،فتخفيض هذه النسبة لا يزيد من طلب

الوحدات الاقتصادية على الانتمان نظرا لتوقعات المتشائمة حول الأرباح، كما لا يشجع

البنوك أيضا في التوسع في منح الانتمان لارتفاع درجة المخاطرة التي تواجه قروض في حالة الكساد.

– لا يلجأ البنك المركزي إلى تغير هذه النسبة بشكل متكرر و على فترات قصيرة لأن ذلك يحدث اضطرابات في عمل البنوك ،و يخلق حالة من عدم التأكد لدى البنوك التجارية

– تعامل هذه الأداة كل البنوك على حد سواء بغض النظر عن حجم البنوك ودرجة يعرضها المالي كما لا تفرض

على المؤسسات مالية غير مصرفية(شركات التأمين، شركات الاستثمار...).

– إن رفع الاحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات ،إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها لمتطلب الاحتياطي الإلزامي إلى بيع السندات فتنخفض أسعارها، و لتجنب ذلك يقترح أن تصحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوح من قبل البنك المركزي

2.2 : أدوات السياسة النقدية النوعية :

إن البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الانتمان و ليس حجمه الكلي، و تلخص هذه الأدوات كالآتي :[7]

*. سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هي القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية و التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى الحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أتحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية و تشجيع الادخارات وإصدار السندات و القيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، و تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها و هذا يعود لما يلي:

– غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

– رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقيد كبير لتمويل الاقتصاد .

– لجوء المشروعات إلى الافتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

***السياسة الانتقائية للقرض:**

[7]. بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص 128-130

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.

– إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات. - إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.

– تعتبر مدة استحقاق القرض و معدل الفائدة.

– التميز في أسعار الفائدة : حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.

– وضع قيود على الانتمان الاستهلاكي: و الغرض منه كبح الواردات، و يكون ذلك على النحو التالي :

– قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية

– تحدث فترة سداد القروض الاستهلاكية ، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

*__**الإقناع الأدبي**__ : يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث و الحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسية و الهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق

أهداف اقتصادية محددة، و تتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة و مكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في اجرائته ، و كذا على مدى استقلالية قراراته.

* **سعر الصرف**: يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، و يقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، و يعتبر الصرف بسبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية .

3 انواع السياسة النقدية :

تعددت السياسة النقدية إلى عدة أنواع من انكماشية إلى توسعية ويتوقف على نوع وطبعة المشكلة المراد حلها وعليه فان أنواع السياسة النقدية هي :

1.3 السياسة النقدية التقييدية الاتجاه الانكماشي :

يتبع البنك المركزي السياسة النقدية التقييدية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتواجدة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار وبتالي محاربة التضخم

3.2 السياسة النقدية التوسيعية الاتجاه التوسعي:

عكس الحالة الأولى يلجا البنك المركزي الى هده الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الانتاج والتقليص من حدة البطالة

3.4 الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية ، فهده الدولة تعتمد اما على الزراعة الموسمية او على محصول واحد وتصدير المواد الاولية الى الخارج وعليه قوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدا الزراعة وتمويل المحصول ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول وهدا لحصر اثار التضخم[8]

[8] بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص 122-123

المطلب الثاني: مفهوم عامة حول الأداء في البنوك التجارية

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي والأداء البنكي نرى من الضروري أولا تحديد مفهوم الأداء.

1-: مفهوم الأداء :

فيعرف الأداء على أنه: "مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية و الإنتاجية التي يبلغها هذا المركز الأهداف التي قبلها، فالفعالية تحدد المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف، أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك. "

هذا التعريف يبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية و الإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك مقارنة بين الأهداف المراد بلوغها و الأهداف المنجزة ، أما العنصر الثاني فيتمثل في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها،ومن هنا يلاحظ أن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف كفاءة، حيث يرى بعض الباحثين أن الإنتاجية هي عبارة عن معيار ومؤشرات يمكن من خلاله قياس أداء[9]

الوظيفة الإنتاجية أي يتعلق بعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو العمل، إذن فالإنتاجية ليست العلاقة بين النتائج و الموارد المستخدمة في تحقيقها.

كما يعرف كذلك على أنه:"مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى – تحقيقها[10]."

هذا التعريف يحاول الربط بين الأهداف والموارد المستخدمة في تحقيقها .ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال أمثل.

[9] تالي رزيقة ،تقيم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم االتسير،التخصص،المركز االجامعي أكلي محند أوو اللحاج لبويرة2012/2011 ص:08

[10] نذير بوسهوة و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعريز أداء المؤ سسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع اĐلد الأول، 2014 ،ص: 157.

2 : مستويات الأداء:

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمنظمة من خلالها التعرف على مستوى أدائها، ولعل هذا الاختلاف يعود كما تم الإشارة إليها اختلافا لمعايير والمقاييس التي يتبناها الباحث ينفيها المجال وتتمثل هذه المستويات في[11]

1.2 الأداء الاستثنائي: :يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة ،وكذا الالتزام الواضح

من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمنظمة.

1-4 الأداء البارز: يكون فيها لحصول على عدة عقود عمل كبيرة، امتلاك إطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز.

1-5 الأداء الجيد جدا :يبين مدى صلابة الأداء، واتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

1-6الأداء الجيد :يكون فيه تميز للأداء وفقا لمعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات والخدمات وقاعدة الزبائن، مع امتلاك وضع مالي غير مستقر.

1-7الأداء المعتدل :يمثل سيرورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات و الخدمات وقاعدة الزبائن ،مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

1-8الأداء الضعيف :والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، معوض وحل نقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا، فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة ،مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية

[11] نادية سعودي ، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة دكتورا، جامعة لمسيلة ، 2018 ، ص9

3-: مفهوم الأداء البنكي

1-1التعريف الأول :

يعرف الأداء البنكي على انه العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها وتشمل المنجزات وحدات المخرجات من سلع أو خدمات مقدمة ، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات ولذلك يكون قياس الأداء بمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها.

1-1 التعريف الثاني:

الأداء البنكي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف [12]

4- :مفهوم الأداء المالي :

يعرف الأداء المالي على أنه:" مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية [13] المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية." من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

كما يعرف كذلك على أنه" مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة من موارد مادية [14]

ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المسطر لها من قبل الإدارة.

---

[12] رجاء بوترعة ، **أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية ،دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم لبواقي** ، مذكرة ماستر ، جامعة أم لبواقي ، 2016 ، ص 23

[13] 1 عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي(AED (خلال الفترة 2006 / 2011 ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، Ðلد السابع، العدد الثاني، 2014 ،ص: 24 .

[14] عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 /2012 ،ص: 61. 3

المطلب الثالث :معايير وأساليب تقيمم الأداء

1)تعريف تقييم الأداء :

يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه:

1-إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا [15].

2-هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف[16]،العملية التي تقوم فيها المنظمة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف

3-هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي[17]

2)معايير تقييم الأداء:

إن عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء ،تعد أهم جانب في العملية حيث تعرف على أنها

هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء ، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في التقييم والرقابة كما يلي[18]:

المعايير الكمية: تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل(حجم الإنتاج، حجم الإيرادات ،حجم الأرباح ،حجم الفوائد.)...

المعايير النوعية :تستخدم النسب للتعبير عنها مثل(نسب الإنتاج، النسب الدالية ....)

المعايير الزمنية: مثل(الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في وقتها كما سطر لها وغيرها من الأعمال التي ترتبط بالزمن).

معايير التكلفة: وهي المصاريف بصفة عامة .

---

[15] التجاني الهام وآخرون ، تقييم الأداء **المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005– 2011** ،أبحاث اقتصادية وادارية العدد السابع عشر جوان 20115 ، ص 32

[16] أم الخير دراجي ، **أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005 – 2013** ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2014 ، ص 31

[17] قاسم تيميزار ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري 2005 -2014 ، ماستر ، جامعة ورقلة ،2016

[18] ناصر مروى صفاء ، **أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة 2008– 2016** ، **مذكرة** ماستر، جامعة ورقلة ،2018 ، ص 5

3)أساليب تقييم الأداء :

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه

"نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي نقوم بهذه العملية ويمكن أن يتم التحليل المالي عبر الأساليب التالية[19]:

تحليل القوائم المالية: يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بتلك القوائم ويتم ذلك عن طريق :

التحليل الرأسي :

يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحه مجموعة من القوائم

المالية خلال فتَرات زمنية متتابعة للتعرف على نوع وحجم التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو لمجموعة من

العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة .

التحليل الأفقي :

يتم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض و لعدد

من الفترات المالية المتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة

مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار .

تحليل قائمة الموارد والاستخدامات

يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها .

تحليل النسب المالية

يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أن هل ا إجراء أي تحليل لواقع المنظم اتم ندون استخدام النسب المالية وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك مع براع نهب نسب من خلال تزويد النسب

[19] أم الخير دراجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12

بمعلومات مفيدة عن جوانب عديدة من أداء البنك ،وتتعدد النسب المالية وفق الطبيعة البنود في القوائم المالية [20].

4)مؤشرات تقييم الأداء :

تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة وهي تعبر عن النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك الفترة ،وكون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف

وجميع الجهات المراقبة وسنستخدم مؤشرات الربحية كما يلي :

-مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ،ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية ،بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل [21]، ،وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله. حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشر ينهما:

-**هامش الربح PM** :الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف **و**يقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات

-منفعة الأصولAU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

[20] بشير باعمارة ، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002- 2011 ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013.

[21] فاطمة بن شنة ،**ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005- 2014** ، أطروحة دكتوراه ، 2017 ص 28.

وعليه فإن :

العائد على الأصول =هامش الربح × منفعة الأصول

-مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE): ويدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية

من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين ،كلما ارتفعت دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين[22].

-**الرافعة المالية EM:** عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية[23]

ويقاس بالعلاقة التالية[24]:

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

أي:

مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول× الرافعة المالية

[22] Mahmoud AkeelSalamen Al-Mehsen، **ElectronicCreditCards Usage and Their Impact on Bank'sProfitability The Rate of Return on ownersEquity model**Interdisciplinary journal of contemporaryresearch in business، Novembre 2012 VOL 4، NO 7، P831

[23] خلف محمد ادريس الوادية ، **العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين** ،درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016، ص 21

[24] محمدجموعيقريشي،**تقييماداءالمؤسساتالمصرفيةدراسةحالةلمجموعةمنالبنوكالجزائرية** ، مجلةالباحث،العددالثالث ،2004 ص91.

5. أثر السياسة النقدية على الأداء المالي البنوك التجارية

لسياسة الإقتصادية مختلف الأثار الفعالة في أداء البنوك التجارية ، وتعد السياسة النقدية من أبرز متغيرات البيئة الإقتصادية واحد أدوات السياسة الإقتصادية العامة والمؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل ،فلا تصور إمكانية وجود قطاع مصرفي يتضمن بنوك تجارية تعمل بشكل فعال وجيد ما لم تكن البيئة الإقتصادية التي تعمل فيها تلك البنوك سليمة .

1- أثر الوسائل الكمية على إحتياطات النقدية للبنوك التجارية :

إن استخدام الوسائل الكمية بهدف التأثير في كمية الإئتمان البنكي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية تأثير على نشاط الإقتصادي من خلال إستخدام الوسائل الكمية بطريقة توسعية إتجاه قدرة البنك على منح الإئتمان بحيث تكون هذه النتائج ملموسة في زيادة كمية الإئتمان أو إنخفاضه وبحسب مقتضيات الوضع الإقتصادي [25].

أولاً: سعر إعدة الخصم :

يكون لسياسة إعادة الخصم تأثير معنوي في البنوك التجارية لأنهما تعكس سياسة البنك المركزي ونظريته إلى الاوضاع النقدية والإئتمانية والإقتصادية في البلد،وكذلك تعكس موقف البنك المركزي من سياسة الإئتمانية للبنوك وما إذا كان يعيدها توسعية أو إنكماشية أكثر مما هو ضروري وهل أن إتجاه البنك يميل نحو الإنكماش في الإئتمان المصرفي عرض النقد على سواء .

ثانيا : نسبة الإحتياط القانوني :

وتتمثل في نسبة إحتياطي النقدي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة وبالزيادة والنقصان تابعا للأوضاع الاقتصادية السائدة ’وتغير هذه النسبة يغير بدوره على قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان المصرفي وفي الغالب يخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية في أثناء أوقات الركود والكساد الاقتصادي، بهدف تشجيعها على منح المزيد من الإئتمان المصرفي وعلى العكس من ذلك يعتمد البنك المركزي إلى زيادة هذه النسبة في حالات التضخم الاقتصادي بهدف تقليص حجم الإئتمان المصرفي وبالتالي تخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد.[26]

[25] ناصر حمود مزنان فهدأثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية ص 80-81

[26] عوض فاضل إسماعيل الدليمي ،النقود والبنوك،دار الحكمة لطباعة والنشر ،الموصول،1990ص607.

2- أثر الوسائل النوعية على أداء البنوك التجارية :

يتحدد مفهوم السياسة النقدية بجميع القرارات النقدية سواء كانت أهدفها نقدية أم غير نقدية كذلك جميع الإجراءات غير النقدية المتخذة لتأثير في النظام النقدي . وتتطلب السياسة النقدية وجود علاقة بين الادوات النقدية التي تتحكم بها السلطة النقدية و المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر وتتأثرها . وتفرز السياسة النقدية عدد من المتغيرات التي تكون لها تأثير مباشر على أداء البنوك التجارية نذكر منها مايلي :[27]

أولا :أثر سعر الصرف على أداء البنوك التجارية

تؤثر طبيعة سعر الصرف للعمة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء البنوك التجارية من خلال تأثيره في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد للبنوك التجارية ،فافي حالة عدم وجود نظام مستقر لسعر الصرف العملة المحلية فإن هذا سيساهم في هز ثقة الافراد في إمكانية المحافظة على قيم مبالغهم المودعه في البنوك التجارية ،خصوصا في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بصورة أكبر في مستقبل [28].

وبذالك سيكون السلوك لسعر صرف العملة المحلية غير مستقر ومتدهور عاملا مهم في منع الأفراد على إيداع مبالغهم التي بحوزتهم في البنوك التجارية وتفضيلهم للأساليب الاخرى في الإستثمار . والعكس في حالة سعر الصرف مستقر العملة المحلية ذلك سيساهم في زيادة الحافز لدى الافراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ الإيداعها في البنوك التجارية مما يسمح تحقيق أداء سليم لها .

ثانيا: عرض النقد على البنوك التجارية

يعد عرض النقد من العوامل الأساسية لسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير على المتغيرات الإقتصادية، ويحدد نمط المعاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية في ما إذا كانت توسعية أو إنكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه، بالتالي فإن لهذا المتغير تأثير مباشر على الأداء البنوك التجارية ،بما له من تأثيرات إجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي

وتأثيرات السلبية عند المبالغة من التوسع بعرض النقد الذي يعمل على تفريط بإستقرار الإقتصادي وبالتالي سيترك أثاره الظاهرة على الأداء الإقتصادي العام وأداء البنوك التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للإقتصاد

[27] بشرى عبد الباري أحمد تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية بإستخدام طريقة الإنحدار المتعدد المراحل ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية ،مجلد 3 العدد2-2013 ص155

[28] محمد ناظم الحنفي ،مشاكل تحديد سعر الصرف وتقيم العملات ،الهيئة المصرفي للكتاب ،القاهرة ،1999،ص48

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للسياسة النقدية واثرهاعلى الأداءالمالي للبنوك التجارية

المطلب الأول : الدرسات السابقة بلغة العربية

1) دراسة سميرة العمري2017 بعنوان أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة2004-2014

هدفت هذه الدارسة، إلى تحليل أثر السياسة النقدية على الاداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر حيث استخدمت بيانات خاصة ومؤشر من مؤشرات قياس الاداء المالي المتمثل في معدل العائد على الأصول للفترة (2014-2004)، تم الحصول على البيانات الخاص بالسياسة من بنك الجزائر أما مؤشر الأداء المالي تم الحصول على بياناته من قاعدة البيانات،Bankscope ولتحليل العلاقة بين المتغيرين اعتمد على بيانات البانل تم تقدير معاملاته من خلال الاعتماد على طريقة الأثر العشوائي، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة و معنوية، بين معدل الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم من جهة، ومعدل العائد على الأصول من جهة أخرى.

2) دراسة رقية غزال اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي

تكتسب عملية تقدر اثر السياسة النقدية و المالية والتجارة الدولية في تقييم أداء المالي للبنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة الدفع عملية التنمية الاقتصادية أولا، ولدور عملية التقدير في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالنتائج المنشودة.

وهنا يقترح استخدام طريقة VIEWS04 في تقدير اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

3) – دراسة بشرى عبد الباري احمد، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في اداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد .2013

تهدف هذه الدراسة الى تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية، بطريقة الإنحدار المتعدد المراحل (stepwise التي لها تأثير في المتغير التابع التي تتمثل في هذه الدراسة مؤشر الربحية إذ أن هذا المؤشر يمكن من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وتستبعد المتغيرات المستقلة المتمثلة في الدراسة (معدل التضخم، عرض النقدي، سعر الصرف) هذا فيما يخص متغيرات السياسة النقدية وبالنسبة للسياسة المالية متغيرات الدراسة

(الإيرادات العامة ، النفقات العامة والموازنة العامة التي ليس لها تأثيرا في تلك المتغيرات ومن أجل تحسين كفاءة أداء هذه المصارف لاحقا.

توصلت الدراسة أن هناك تأثير متساوي للسياستين النقدية والمالية في أداء البنك العربي في الأردن، حيث كان تأثير الإيرادات العامة ارتبطت بعلاقة طردية فيما بينهما، أما المستوى العام للأسعار فقد إرتبط مع هذا المتغير بعلاقة عكسية مع مؤشر الأداء المالي للمصارف التجارية

4) دراسة دكتور سفيان حريز، أثر السياسات النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية، مجلة في العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2010.

موضوع الدراسة يشمل مقارنة لكن بين أثر السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية ومن البنوك التقليدية من جهة.

توصلت الدراسة أنه هناك إختلاف في الأثار خاصة من ناحية الربحية حيث راجع إلى طبيعة النشاط الذي يمارسه كل بنك بإعتبار أن بنك الإسلامي يعتبر مشارك في التمويل أما البنك التقليدي فهو مقرض وبالتالي نسبة الربح تكون أكبر للبنك التقليدي أكثر من البنك الاسلامي

المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

الدراسة الأولى: دراسة Issam AW Mohamed: Issam AW Mohamed, The Impacts of Monetary Policies on Inflation Rates in Sudan (1970–2014), Professor of Economics, Alneelain University. Khartoum, Sudan International Journal of Advance Research in Management ،Engineering and Technology Vol.1, Issue 1, June 2016

كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم دور السياسات المالية والنقدية للسيطرة على التضخم في السودان خلال الفترة (1975-2014) . من خلال بيانات الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل المترابطة هيكلية – نقدية – مالية) أدت إلى ارتفاع التضخم في السودان ، وأهم هذه العوامل هي العوامل الهيكلية التي تمثلت في تدهور الناتج المحلي الإجمالي . تعتبر العوامل الهيكلية من أهم العوامل التي تؤثر على التضخم في السودان يمكننا النظر في التضخم في السودان كما يتضح من العوامل النقدية لزيادة عرض النقود . كما تمثلت العوامل المالية في زيادة عجز الموازنة (الاقتراض من النظام المصرفي) كما خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف والنفقات الحكومية ليست ذات دلالة إحصائية، مما يؤكد عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي وسعر الصرف . أن الأسباب الرئيسية للتضخم في السودان في فترة الدراسة كانت زيادة المعروض من النقود ، والذي كان السبب الرئيسي لتمويل العجز. حيث لجأت البلاد لتغطية العجز في الاقتراض من النظام المصرفي ، والذي أطلق عليه تمويل العجز ، باعتباره أحد أسهل الحلول، دون النظر إلى الآثار السلبية المترتبة على النشاط الاقتصادي. أهم هذه النتائج ما يلي:

1- أثرت الزيادة الكبيرة في الاقتراض الحكومي من بنك السودان سلبا على زيادة الإصدار النقدي، ثم أدت الزيادة في المعروض النقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترات التي تم فحصها .

2- ظل معدل التضخم مرتفعا خلال سنوات الدراسة بسبب الاعتماد الكبير على تمويل العجز (الاقتراض من النظام المصرفي).

3- يوجد ارتباط قوي بين الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة والتضخم الذي أصاب الاقتصاد خلال النصف الأول من التسعينيات ، والذي ثبت أنه كلما زاد الاقتراض الحكومي من معدل التضخم في النظام المصرفي سيزداد بشكل كبير

4- يعتمد تمويل العجز الكلي للقطاع العام في السودان على المصادر الداخلية الاقتراض من النظام المصرفي اكثر من المصادر الخارجية ، وقد ادى الاعتماد على المصادر الداخلية إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الدراسة الثالثة: دراسة EserTutar, Inflation Targeting in Developing countries and Its Applicability to the Turkish Economy, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics, Copyright 2002, EserTutar.

حيث تناول من خلالها تطبيق استهداف التضخم في الاقتصاد التركي و ذلك خلال الفترة (1980-2001) باستخدام اربعة نماذج VAR مختلفة، بداية قام باستخدام نموذج يضم متغيرين هما : العرض النقدي والأسعار، وبعد ذلك أضاف أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الاسمية من أجل تقييم مساهمتها في نظام VAR بالنسبة لتركيا، وفي الأخير أضاف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعرفة آثارها على مستوى الأسعار، حيث تضم هذه السلسلة نماذج موسمية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة ت وافر شرطين في تركيا لاستهداف التضخم وهما: – استقلالية البنك المركزي، إذا قامت تركيا بإدخال تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزينة العامة لإعطائه الحرية من الهيمنة المالية. – الهدف الوحيد في تركيا، هو استقرار الأسعار وتم إعطاء هذا الهدف الأولوية بالإضافة إلى مرونة سعر الصرف. وبعد الدراسة القياسية حول العلاقة بين أدوات السياسة النقدية، كانت النتائج المتحصل عليها تكمن في أن هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية و لكنها ضعيفة، وفي نفس الوقت استنتج أن التضخم ليس مستقرا ولا يمكن التنبؤ به . وبعبارة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية من المعروض النقدي، أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تحتوي على أي معلومات يمكن التنبؤ بها بشأن التضخم، كما أنها لا تظهر وجود صلة مستقرة تمكن من ذلك، بالإضافة إلى أن التوقعات التضخمية من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في تركيا، لذا يتعين على السلطات النقدية السعي للتقليل من تأثير توقعات التضخم لانتهاج سياسات أكثر شفافية وهذا من خلال إعلام الجمهور حول التغيرات في السياسة النقدية مع توضيح أسباب هذه التغيرات وكذا الهدف من السياسة الجديدة (أي سياسة استهداف التضخم).

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة

*إعتمدت درستنا على غرار الدراسات السابقة والمتمثله في دراسة بشرى عبد الباري أحمد و دكتور سفيان حريز على إشتراك في منهج الوصفي في الفصل الأول لعرض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة ،أما الجانب التطبيقي

فختلفت درستنا مع دراسات بشرى عبد الباري أحمد ودكتور سفيان حريز حيث أستعمل كل منهما في منهج الإحصائي القياسي نموذج الإنحدار الخطي المتعدد أما نحن فقد إستعملنا نموذجEviews9

*إشتملت درستنا على عينة من ثلاث البنوك التجارية بينما إقتصرت دراسة كل من بشرى عبد الباري ودكتور سفيان حريز على بنك واحد فقط.

*إتفقت الدرسات السابقة مع هذه الدراسة من حيث الهدف الرئيسي المتمثل في معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية .

* توصلت دراستنا على عدم وجود أثر بين الإحتياط القانوني والعائد على حقوق الملكية كما توصلت أيضا على عدم وجود أثر بين معدل الخصم والعائد على حقوق الملكية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية AGB_BAN_BEA

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بموضوع دراستنا في الفصل السابق ، ومن أجل التوصل إلى هدف الدراسة قمنا بإجراء دراسة قياسية لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية متمثلة في البنك الخارجي الجزائري ، وبنك الخليج ، و بنك الوطني الجزائري لبلوغ النتيجة المطلوبة والهدف من الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة :

للطريقة والأدوات في الدراسة الميدانية دور هام في الحصول على المعلومة بصحتها ومصداقيتها من أجل دراستها وتحليلها لإعطاء البحث قيمته العلمية الحقيقية، ومن خلال ذلك يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة واستنتاج النتائج .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة :

سنحاول في هاذ المطلب التطرق إلى تحديد مجتمع و عينة الدراسة ومتغيراتها والطريقة المتبعة في هذه الدراسة

الفرع الأول : اختيار مجتمع وعينة الدراسة :

بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر السياسة النقدية على أداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ، فإنه توجب علينا اختيار مجتمع لها ، ألا وهي البنوك التجارية الجزائرية ، لذا قمنا بتحديد مجموعة من العينات المتمثلة في البنك المركزي ،البنك الخارجي الجزائري ، بنك الخليج الجزائر ، بنك الوطني الجزائري.

أولا:البنك المركزي

1- نشأة البنك المركزي وتأسيس البنك المركزي

إذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي، فإن هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم " بنك الإصدار " ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول منها فرنسا.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1665 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك إنجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920 وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، ومن ثمة فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك الخمسة والعشرين سنة المتتالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنك مركزي.

2- تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.

والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.

3- خصائص البنك المركزي

* مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية

*يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية

*مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال في فرنسا وانجلترا والجزائر وهذا لا يمنع وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: البنك الخارجي الجزائري

***نشأة وتأسيس بنك الجزائر الخارجي**

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشات الاقتصادية و المالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، و ذلك و - طبقا للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والذي استعاد بموجبه نشاطات البنوك التالية :

*القرض اليوني في 1 أكتوبر 1976

*الشركة العامة في 31ديسمبر 1967

*بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968

*بنك الشمال في 30 أفريل 1968

البنك الصناعي الجزائري والمتوسط في 31 ماي 1968

والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى و ذلك في إطار التخطيط الوطني.

وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة، يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين يخضعون للقانون التجاري.

ففي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، و ذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 05 جانفي1989 ، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989

وتحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17جانفي 2002 ، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية، إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

*البنك الدولي العربي مابين القارات الموجودة في فرنسا BIA
*البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في ابوظبي A.B.I.F.T

ثالثا: بنك الخليج الجزائر

***نشأة وتأسيس بنك الخليج الجزائر**

تأسس بنك الخليج في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10000000000 دينار جزائري يملكها ثلاث بنوك دولية ذات سمعة مرموقة وهي Burgan Bank بقيمة 60% و Tunis Intrrnational Bank بـ 30 % و Jordan Kuwait Bank بـ 10%

وهي بنوك تنتمي الى مجموعة مشاريع الكويت القابضة .

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004 ، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية وبنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات ، وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر باعطاء وتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة و متطورة من المنتجات والخدمات المالية و الحلول الأكثر حداثة من السرعة والتنفيذ .

ومن التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منشرة في جميع أنحاء البلاد حيث بلغت في نهاية سنة 2017 إلى 64 وكالة على مستوى الوطن.

رابعا:لبنك الوطني الجزائري

نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري

لبنك الوطني الجزائري تم إنشاؤه بموجب مرسوم 1966/06/13 بموجب التعليمية اقم 178/06على شكل شركة وطنية وتبعا لقوانينه ألساسية ، البنك الوطني الجزائري يمارس كل عمليات بنك الودائع حيث يجمع العوائد أي الموارد لمدة معينة و أخرى تحت الطلب كما يقوم بتمويل القطاع الصناعي و التجاري و الفالحي حيث ان في السنوات الألولى من تأسيسه كان من أهدافه وضع نظام تمويل وطني و القضاء على تراكم االموال من اجل إعادة توظيفها مما أدى الى بروز 50 وكالة عبر التراب الوطني و من مهامها تمويل القطاعات الحيوية كالزراعة و الصناعة و التجارة ودام هذا الخير الى غاية سنة 1982 تاريخ إعادة هيكلته حيث ظهرت بنوك جديدة مثل البنك الجزائري للتنمية الريفية اسندت مهمة تمويل القطاع الزراعي، البنك الوطني الجزائري المكلف حاليا بتمويل الصناعة الثقيلة و النقل و التجارة .و تبين ان البنك الوطني الجزائري ذو نشاط واسع و متعدد ، حيث تعرفه لنا المادة 06 من القانون التجاري بأنه "هو الذي يمارس كل نشاطات البنوك التجارية " و تتخلص هذه النشاطات في مايلي:

*تلقي الودائع من العملاء

*القيام بعمليات الدفع

*منح القروض

* القيام بعمليات خصم الأوراق المالية .

*القيام بدور الوسط في عمليات بيع و شراء العمومية

*معالجة كل عمليات الصرف الفورية او الآجلة.

الفرع الثاني : فترة الدراسة

واشتملت الدراسة الحالية فترة التي تمتد من سنة 2010 إلى 2018 للبنوك محل الدراسة. وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية لبنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، مع توضيح خطوات الدراسة ومصادر جمع البيانات.

1- متغيرات المستقلة

أ) معدل إعادة الخصم:

المهمة الرئسية لبنك المركزي تتمثل في الحفاظ على مستوى معين من الإستقرار داخل النظام المالي للبلد وبمساعدة مجموعة من الأدوات من خلالها يستطيع البنك المركزي إجراء تغيرات في سياسته النقدية تهدف الى استقرار حركة الأسعار .

جدول رقم 1: يبين معدل إعادة الخصم للسنوات 2018/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46- جوان 2019

يمثل الجدول اعلاه معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2010-2018 تميز بالإستقرار عند 04%،وهذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل إعادة الخصم أداة غير نشطة، وكذلك تحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وللتعرف أكثر على تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر انظر إلى الشكل أسفل .

الشكل رقم 1 :يمثل معدل اعادة الخصم للفترة 2018/2010

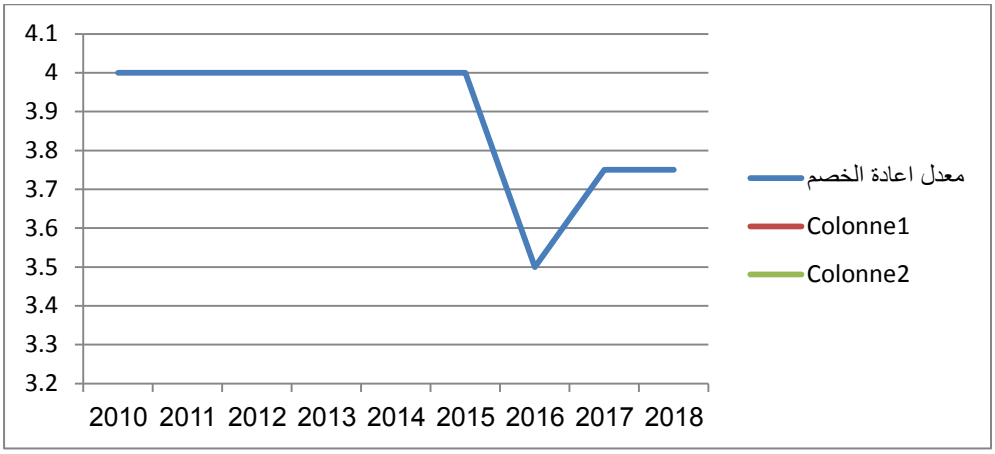

المنحنى البياني: يمثل معدل اعادة الخصم لسنة 2018/2010 بناء علي الجدول السابق من اعداد الطالبان.

ب) معدل الإحتياط القانوني:

يعد الاحتياطي القانوني احد ادوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الجزائري كنسبة من لودائع التي تودع لدى المصارف التجارية وذلك لغرض حماية الودائع من مخاطر السيولة فضلا عن السيطرة على جانب مهم من جوانب السيولة النقدية عن طريق التاثير في قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان.

الجدول رقم 2 :يبين معدل الاحتياطي القانوني لسنة2018/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الإحتياطي القانوني	9	9	11	12	12	12	8	4	10

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم46– جوان 2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الإحتياطي الإجباري مستقر في سنة 2010 و 2011، بعد تعديله نحو الإرتفاع في سنة 2015، حيث أصبح12% بدلا من9 %، ومنجهة أخرى إنخفظ معدل وعاءالإحتياطي الإجباري إلى4% في سنة 2017. ورتفع بعدها إلى 10% في سنة2018 ، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة إذ يمثل الإحتياطات الإلزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى البنك المركزي.

الشكل رقم:2 يمثل معدل الاحتياطي القانوني لسنة 2018/2010

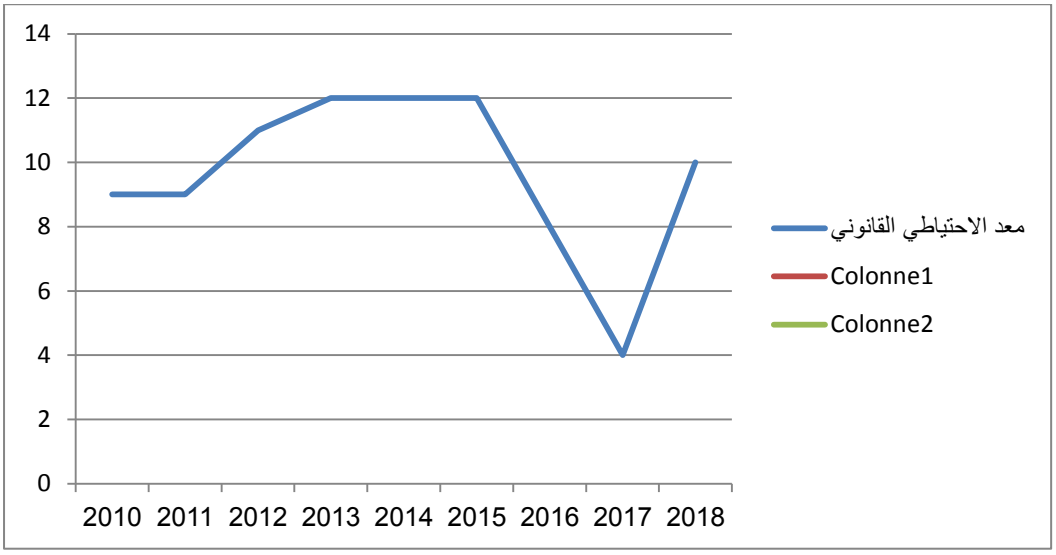

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الجدول السابق.

2- المتغيرات التابعة:

✓ معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس هدا المعدل العائد على استثمارات الملاك المتمثلة في حقوق الملكية ويعتير مؤشر مهم في قياس الربحية وهو واحد من أهم النمادج المستخدمة في تقيم الاداء .

السنة / البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BEA	29.90	26.70	5.17	25.76	32.13	33.08	33.08	38.21	65.94
AGB	43.77	49.15	66.42	99.26	71.1	75.28	28.64	86.75	42.08
BAN	34.56	28.79	64.43	57.77	15.03	68.62	68.35	68	16.44

- ✓ البنك الخارجي الجزائري : نلاحظ أن أعلى نسبة في معدل العائد على حقوق الملكية كانت سنة 2018 بمقدار 65.94 وأقل نسبة كانت سنة 2012 بمقدار5.17
- ✓ بنك الخليج: نلاحظ أن أعلى نسبة في معدل العائد على حقوق الملكية كانت سنة 2013 بمقدار 99.26 وأقل نسبة كانت سنة 2016 بمقدار28.64
- ✓ البنك الوطني الجزائري: نلاحظ أن أعلى نسبة في معدل العائد على حقوق الملكية كانت سنة 2015 بمقدار 68.62 وأقل نسبة كانت سنة 2018 بمقدار16.44

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج

تعتبر نماذج بانل من الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة والتي سنستخدمها في قياس محددات الربحية، حيث سنقوم بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل هذه العلاقة وذلك بإجراء عدة اختبارات.

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على النمو الداخلي عبر ثلاث نقاط كالتالي:

المطلب الأول: اختيار نموذج الدراسة:

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرات:

1- النموذج التجميعي

جدول رقم (4): نتائج تقدير الاثر التجميعي

Dependent Variable: REA
Method: Panel Least Squares
Date: 09/04/20 Time: 22:41
Sample (adjusted): 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	208.1431	115.6722	1.799422	0.0845
RES	2.067397	2.318452	0.891714	0.3814
TR	-46.91843	33.02857	-1.420541	0.1683

R-squared	0.077707	Mean dependent var	47.20037
Adjusted R-squared	0.000849	S.D. dependent var	23.71348
S.E. of regression	23.70342	Akaike info criterion	9.273555
Sum squared resid	13484.45	Schwarz criterion	9.417536
Log likelihood	-122.1930	Hannan-Quinn criter.	9.316368
F-statistic	1.011046	Durbin-Watson stat	1.385634
Prob(F-statistic)	0.378816		

صدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

2- اختبار Lagrange Multiplier (LM)

إذ كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:

- H0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي.
- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائي

الجدول الموالي يوضح اختبار LM

جدول رقم (5): LM) Lagrange multiplier

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-sectio...	Time	Both
Breusch-Pagan	5.190911 (0.0227)	2.272673 (0.1317)	7.463583 (0.0063)
Honda	2.278357 (0.0114)	-1.507539 --	0.545051 (0.2929)
King-Wu	2.278357 (0.0114)	-1.507539 --	1.363633 (0.0863)
Standardized Honda	2.904596 (0.0018)	-0.916632 --	-1.827080 --
Standardized King-Wu	2.904596 (0.0018)	-0.916632 --	-0.452931 --
Gourierioux, et al.*	--	--	5.190911 (< 0.05)

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول رقم4 أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0,0036أقل من 0.05 وعلية نرفض H0 ونقبل1 H أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

2-

جدول رقم (6): نتائج تقدير الاثر الثابت

Dependent Variable: REA
Method: Panel Least Squares
Date: 09/04/20 Time: 22:43
Sample (adjusted): 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	208.1431	100.6485	2.068021	0.0506
_RES	2.067397	2.017327	1.024820	0.3166
TR	-46.91843	28.73876	-1.632584	0.1168

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.359916	Mean dependent var	47.20037
Adjusted R-squared	0.243537	S.D. dependent var	23.71348
S.E. of regression	20.62477	Akaike info criterion	9.056439
Sum squared resid	9358.386	Schwarz criterion	9.296408
Log likelihood	-117.2619	Hannan-Quinn criter.	9.127794
F-statistic	3.092625	Durbin-Watson stat	1.996552
Prob(F-statistic)	0.036644		

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

3- النموذج العشوائي

جدول رقم (7): نتائج تقدير الاثر العشوائي

Dependent Variable: REA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/04/20 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2010 2018
Periods included: 9
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 27
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	208.1431	100.9493	2.061857	0.0502
_RES	2.067397	2.017327	1.024820	0.3157
TR	-46.91843	28.73876	-1.632584	0.1156

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	13.48929	0.2996
Idiosyncratic random	20.62477	0.7004

Weighted Statistics

R-squared	0.100140	Mean dependent var	21.43294
Adjusted R-squared	0.025152	S.D. dependent var	20.88914
S.E. of regression	20.62477	Sum squared resid	10209.15
F-statistic	1.335410	Durbin-Watson stat	1.830173
Prob(F-statistic)	0.281902		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews9

اختبار HAUSMAN

نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة

جدول رقم (8): نتائج اختبار HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	2	0.653211	Cross-section random

Cross-section random effects test comparisons:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
1.0000	0.000000	2.067397	2.067397	_RES
1.0000	0.000000	-46.918429	-46.918429	TR

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول 7 أن قيمة الاحتمال تساوي 0,0000 أقل من 0.05 أي أننا نرفض H0 و نقبل H1 أي النموذج الثابت لأنه أكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى

المطلب الثاني: تفسير النموذج

معنوية المعالم المقدرة:

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,0506 \geq 0,05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H0 ونقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة α_0 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار $0,3166 \leq 0,05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H0ونقبل H1أي أن المعلمة المقدرة α_1 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائيةα_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار$0,1168 \leq 0,05$ (مستوى المعنوية) ومنه نرفض H1 ونقبل H0أي أن المعلمة المقدرة α_1 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1 aumois(\alpha_j \neq 0) \forall_j = 1.2.3 \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار$0,036644 \leq 0,05$ brob(F.stastic)

و منه نرفض H0، ونقبل H1، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة وبقيمة بمستوى معنوية 5%.

جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق مقبولة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة R^2 معاملا للتحديد الذي يساوي **0,3599**، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا **35,99%** من التغيرات الإجمالية للعائد تفسرها متغيرات أخرى و المتمثلة في القيمة الابتدائية

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

- **متغيرة الاحتياطي القانوني** : أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين الاحتياطي القانوني و العائد ،

- **متغيرة معدل الخصم** أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين معدل الخصم و العائد ،

التفسير الاقتصادي :

من خلال درستنا استنتجنا عدم وجود علاقة بين أدوات السياسة النقدية و تأثيرها على البنوك التجارية الجزائرية في محل الدراسة و هذا ما أثبتته النتائج الإحصائية التي قمنا بتحليلها و تفسيرها كما أثبتت النتائج عدم وجود علاقة بين الاحتياط القانوني و العائد و عدم وجود الأثر بين معدل الخصم و العائد ، و منه نقول بأن بنك المركزي لا يؤثر على الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال استعماله لأدوات السياسة النقدية .

ملخص الفصل :

حاولنا من خلال هذا الجزء التطبيقي للدراسة الإجابة على التساؤلات الجزئية، بحيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من ثلاث بنوك تجارية في الجزائر خلال الفترة من سنة 2010 الى 2018 ،ستخدام نماذج بانل .

أثبتت الدراسة على عدم وجود أثر بين الاحتياطي القانوني و العائد كما أثبتت أيضا على عدم وجود أثر بين معدل الخصم والعائد لدى هذه البنوك .

الـخـاتمة

الخاتمة :

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من اجل تحقيق اهداف السياسة و الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الادوات المباشرة وغير المباشرة خصوصا على الصعيد المصرفي مما يفرض على البنوك التجارية إعادة تقييم أدائها بشكل دوري بما يمكنها من مواكبة التغيرات واستغلال الفرص الأمثل ومن هنا جاء موضوع أثر ادوات السياسة النقدية على اداء البنوك التجارية ليعالج إشكالية ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية؟ وقد تناولنا في هذا البحث عينة من ثلاثة بنوك تجارية : بنك الخليج الجزائر AGB، ،بنك الوطني الجزائري BNA، بنك الخارجي الجزائري BEA، للفترة (2010-2018) و ذلك في فصلين عالج الأول الإطار النظري للأداء المالي وعموميات حول السياسة النقدية و أدواتها و في الفصل الثاني دراسة تطبيقية حول اثر أدوات السياسة النقدية على الاداء المالي للبنوك التجارية حيث توصلنا فيها إلى عدم وجود أثر بين الاحتياطي القانوني و العائد كما توصلنا أيضا على عدم وجود أثر بين معدل الخصم والعائد .

توصيات الدراسة:

- ضرورة إتباع الوضعية المالية للبنك التجاري وهذا بأخذ بعين الاعتبار لأدوات السياسة النقدية للحصول على أحسن النتائج
- دراسة اثر العوامل الاقتصادية المتدخلة في نشاط البنوك التجارية من زاوية أوسع وبأستخدام البرامج الإحصائية الحديثة.

أفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ونتائجها يمكن رؤية الأفاق التالية :

- توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لأثر أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة على أداء البنوك.
- بناء نموذج قياسي بعدد أكبر من المتغيرات التفسيرية لمقارنة أثر الأدوات و مدى تأثير كل منهم على أداء البنوك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

- *[1].27 – 1 د. محمد ضيف الله القطابري،دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006 ،دار فيداء،ص 26 .
- *[1]د. محمد ضيف الله القطابري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، 2006 ،دار فيداء،ص 26 .
- مرجع سابق
- *[1]. بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص 128-130
- *[1]بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص 122-123
- *[1]تالي رزيقة ،تقيم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم االتسير،التخصص،المركز االجامعي أكلي محند أوو اللحاج لبويرة2012/2011 ص:08
- [1]نذير بوسهوة و علي مكيد، دور إدارة المعرفة في تعريز أداء المؤ سسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع اĐلد الأول، 2014 ،ص: 157.
- *[1] نادية سعودي ، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة دكتورا، جامعة لمسيلة ، 2018 ، ص9
- *[1] رجاء بوترعة ، **أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك التجارية ،دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم لبواقي** ، مذكرة ماستر ، جامعة أم لبواقي ، 2016 ، ص 23
- 1[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي(AED (خلال الفترة 2006 / 2011 ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، اĐلد السابع، العدد الثاني، 2014 ،ص: 24 .
- 14
- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 /2012 ،ص: 61. 3

- *[1] التجاني الهام وآخرون ، تقييم الأداء **المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005– 2011** ،أبحاث اقتصادية وادارية العدد السابع عشر جوان 20115 ، ص 32
- [1]أم الخير دراجي ، **أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2005 – 2013** ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2014 ، ص 31
- [1]قاسم تيميزار ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري 2005 -2014 ، ماستر ، جامعة ورقلة ،2016
- ناصر مروى صفاء ، **أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة 2008– 2016** ، **مذكرة** ماستر، جامعة ورقلة ،2018 ، ص 5
-
- *[1] أم الخير دراجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12
-
- *[1]بشير باعمارة ، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002- 2011 ، مذكرة ماستر،
- جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013.
-
- [1] فاطمة بن شنة ،**ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005– 2014** ، أطروحة دكتوراه ، 2017 ص 28.
-

- خلف محمد ادريس الوادية ، **العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين** ،درجة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 2016، ص 21

[1].محمدجموعيقريشي،**تقييماداءالمؤسساتالمصرفيةدراسةحالةلمجموعةمنالبنوكالجزائرية** ، مجلةالباحث،العددالثالث ،2004 ص91

- [1]ناصر حمود مزنان فهدأثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية ص 80-81

[1]عوض فاضل إسماعيل الدليمي ،النقود والبنوك،دار الحكمة لطباعة والنشر ،الموصول،1990ص607.

- [1]بشرى عبد الباري أحمد تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أأداء المصارف التجارية بإستخدام طريقة الإنحدار المتعدد المراحل ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية ،مجلد 3 العدد2-2013 ص155

[1]محمد ناظم الحنفي ،مشاكل تحديد سعر الصرف وتقيم العملات ،الهيئة المصري للكتاب ،القاهرة ،1999،ص48

المواقع الإكترونية :

- البنك الخارجي الجزائري : WWW.bea.dz
- بنك الخليج الجزائر : WWW .AGB.DZ
- البنك الوطني الجزائري

بنك الجزائر *المركزي* https://www.bank-of-algeria.dz/

المراجع بالغة الأجنبية :

- [1]Eduinmans field*principles of macroeconomices*www.norton and company new york 1988.p910

[1] بلعزوز بن على، محضارات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، ص 11

[1]Alexis Jacquemin et Autre, fondamants d'économie politique, De Boeck université, Bruxelles، ،2001p430

[1]Bherrckandc . p kindle bajer Economic Development .HeGTaw . Hill Book. Company . 1985. pp 340 – 36 1

- *[1]Mahmoud AkeelSalamen Al-Mehsen،**ElectronicCreditCards Usage and Their Impact on Bank'sProfitability The Rate of Return on ownersEquity model**Interdisciplinary journal of contemporaryresearch in business ،Novembre 2012 VOL 4، NO 7،P831